تقرير عن مشاركة قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة بالكلية

فى ندوة ""مشكلات التعليم بمحافظة الدقهلية "

التى عقدتها لجنة التعليم بحزب الحرية والعدالة يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦

عقدت لجنة التعليم بحزب الحرية والعدالة يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦ ندوة علمية عن "مشكلات التعليم بمحافظة الدقهلية" لمناقشة أوضاع التعليم بداخل إقليم الدقهلية، بحضور رئيس لجنة التعليم بمجلس الشورى ، ووكيل وزارة التربية والتعليم بالدقهلية، ونقيب المعلمين بالدقهلية، ووكيل كلية التربية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، وقطاع عريض من المعلمين وأولياء الأمور.

وقد دارت المناقشات حول واقع ومستقبل التعليم فى المحافظة، من خلال أوراق العمل المقدمة، ورؤى الخبراء فى هذا الميدان، حيث قدم أ.د: مجدى صلاح طه المهدى وكيل كلية التربية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ورقة عمل تحت عنوان " مشكلات التعليم بمحافظة الدقهلية بين الرؤية والحل" طرح فيها خطايا التعليم العشرة، وما ينبغى فعله للتقليل من هذه المشكلات.

وبعد المناقشات المطولة التى دارت على مدار ثلاث ساعات خرجت الندوة بعدد من التوصيات منها:

١- العمل على استمرار تنظيم مثل هذه الندوات لتبصرة المهتمين والمستفيدين بما يعانيه التعليم داخل المجتمع، وتحديد ما يلزم للقيام به من أجل الارتقاء بالتعليم المصرى

٢- تفعيل دور نقابة المعلمين للتقليل مما يعانيه المعلمون من خلال خطط قصيرة وطويلة الأجل تحدد ما للمعلم وما عليه، وتحفظ للمعلم كرامته واستقلاليته.

٣- اتخاذ الخطوات اللازمة والمحددة لإعادة تكليف خريجى كليات التربية، باعتبارها المصدر الأساسى لتخريج المعلمين داخل المجتمع.

أ.د: مجدى صلاح طه المهدى

وكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

جامعة المنصورة
كلية التربية
قسم أصول التربية

بسم الله الرحمن الرحيم

"مشكلات التعليم بمحافظة الدقهلية بين الرؤية والحل"

إعداد

أ.د: مجدى صلاح طه المهدى

أستاذ اصول التربية

كلية التربية - جامعة المنصورة

ووكيل الكلية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورقة عمل مقدمة

لندوة "مشكلات التعليم المصرى" التى عقدتها لجنة التعليم بحزب الحرية والعدالة

(الأحد الموافق ٢٠١٣/٥/٢٦)

"مشكلات التعليم بمحافظة الدقهلية بين الرؤية والحل"

لما كان الفكر في أي مجتمع هو الذي يعبر عن واقعه ويبلور طموحاته، ويحدد الطريق إلى مستقبله، فإن فكر التطوير مطالب بأن يعكس الواقع المراد تطويره بما فيه من مثالب، خاصة إذا كان هذا الواقع يعيش أزمة، وقد انعكست آثارها على التعليم بداخله فأصبح يعاني من أزمات كثيرة أثرت على أزمات الأمة التي لا يشك عاقل في وجودها، وأدت على انحداره.

وهذا الانحدار سببه أن التعليم داخل مؤسسات تعليم القرآن الكريم يعاني سلبيات كثيرة، من بينها :

١- تسوده نظم امتحانات عتيقة تكدس ثقافة الذاكرة.

٢- سياسات قبول لا تضع اعتباراً للميول والاهتمامات والقدرات.

٣- أبنية مدرسية لا تتسع لتعليم جيد ولا تتناسب مع عدد المتعلمين، جعلت من المدارس النهارية مجرد أماكن إيواء.

٤- مناهج دراسية غير متطورة.

٥- إدارة تعليمية إما سلطوية أو فوضوية تعجز عن القيام بمهامها.

٦- إنفاق تعليمي متواضع ومعظمه في غير موضعه.

٧- انتشار للدروس الخصوصية التي كرست الازدواجية.

٨- سوء توزيع للخدمات التعليمية بين الريف والحضر، وحتى داخل الحضر ذاته حين ينحاز لصالح الأماكن التي يسكنها الأثرياء.

٩- خلل في تكافؤ الفرص التعليمية مع زيادة انتشار التعليم الخاص.

١٠- أمية تكنولوجية فضلاً عن أمية أبجدية.

١١- افتقار التعليم لرؤية مستقبلية محددة لتطلعاته وآماله .

١٢- تعليم ينمي ثقافة الاستهلاك بمتوالية هندسية وثقافة الاستثمار بمتوالية عددية، ترتب عليها خلل جوهري بين سوق العمل وعملية التنمية وبين ناتج التعليم، حيث يتم التعليم وفقاً لطاقة التعليم المتاحة، لا وفقا لحاجة المجتمع الفعلية.

١٣- جهود مكررة في الإصلاح هنا وهناك دون تنسيق وتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

وهذا التأزم ظهرت آثاره في كل قضايا المجتمع الثقافية ، حيث عجز الواقع عن ملاحقة الفكر فيها، كما عجز الفكر عن ملاحقة بعض قضايا الواقع، فأدى إلى تخلفها عن الإبداع، وعجزها عن اللحاق بالآخرين، وإلى انسحابها وهروبها في مشروعات بذخية، أدت إلى غياب كثير من المبادئ التي عهدت في الثقافة الأصيلة، وجعل مؤسسات التعليم أقل قدرة وكفاءة في أداء وظائفها التربوية والتعليمية داخل المجتمع، أوصل متخرجيه إلى الجلوس في مقاعد المتفرجين الباحثين عن وظيفة عمل، في ظل احتياجات سوق عمل جديد عجز النظام عن الوفاء بها.

ومعنى هذا أن التعليم بأوضاعه هذه يعاني أزمة في النمو، وأزمة في الكيف، وأزمة في الفعالية، ولم تعد هذه الأزمات أزمات عارضة أو بسيطة يسهل حلها، بل أزمات معقدة، ومتطلبات إصلاحها متعددة، قد لا تستقيم إذا ما ظل المناخ الذي تتم فيه عمليات الإصلاح التربوي حاكمة وقائمة: وهو ما أثر بالطبع على جعل التربية "خارج دائرة المشاريع النهضوية، ولم تحظ بالاهتمام والعناية الكبيرة من قبل المنظرين والمفكرين. وبتأثير هذه القطيعة بين التربية وفكر النهضة بقيت أفكار النهضة وطموحاتها أسيرة النخب السياسية والصفوة الاجتماعية التي لم تستطع أن تشكل وعيا جماهيريا عاماً بقضايا النهضة ومفاهيمها، مما جعلها غير قادرة على أن تمارس دورها أو أن تجد صداها الاجتماعي الكبير الذي يمكنه أن يكفل لها تدفق طاقة روحية واجتماعية تحصنها ضد مختلف الصدمات والاختناقات".

وإنه لن يكون للتربية دورها في مواجهة هذه الصدمات ما لم تتضح مرجعيات الإصلاح الجاري فيها، والتي تمكنها من إصلاح تربوي يستمد أصوله ومقوماته من خصوصية الوضع الحضاري الراهن، ويتفاعل مع القيم الإنسانية. فليس من معنى للتربية ما لم يكن هدفها بناء إنسان جديد، يحمل قيما إنسانية تستمد زخمها من حصاد الثقافات العالمية الكبرى عبر القرون، وما لم تولد إنسانا يؤمن بالقيم الإنسانية من خلال إيمانه بذاته وثقافته، ومن خلال إيمانه برسالة الإنسان على الأرض. وهو ما يجعل من تحديد المرجعيات أمراً مهماً في قراءة الحداثة وما يفرضه التحديث.

وعلى ذلك فإن مؤسسات التعليم أصبحت كبش فداء ، رغم انها الداء والدواء، يفرضون عليها الجمود ثم يطالبونها بالتغيير

خطايا تعليمية عشر

الخطية الأولى: سياسة تعليمية غير ثابتة

من المعلوم وجود فارق بين سياسة تعليميةة ونظام تعليمى، والسياسة التعليمية الحالية تغلب عليها إجدى عشرة سمة، هى:

١- تعدد فى السياسات التعليمية

٢- نظرة جزئية فى السياسة التعليمية

٣- تسرع فى صنع السياسة (إلغاء الشهادة الابتدائية – إلغاء مناهج ومقررات أساسية إحصاء – جولوجيا)

٤- سباسات تتجاهل الواقع التعليمى (غياب البعد الثقافى والمعرفى)

٥- حديث عن السياسة دون الأخذ فى الاعتبار من ينفذها (الإدارات)

٦- فجوة بين السياسة التعليمية والبحث العلمى التربوى

٧- غياب البعد الاستراتيجى فى صنع السياسة وفى التعامل مع قضايا التعليم (التعليم أمن قومى – الثانوية العامة -

٨- نخب مسيطرة على مجريات وضع السياسة (النخب السياسية – النخب الحاكمة – نخب العولمة – نخب رجال الأعمال والمال – النخب العلمية)

٩- اهتمام بلغة الأرقام لا بلغة القيمة (ميزانية التعليم)

١٠- اهتمام بالشكل لا بالمضمون

١١- طغيان البعد الفردى على البعد المؤسسى

الخطية الثانية: مناهج تعليمية لا تؤصل الهوية

نتيجة الاستجابة لإملاءات خارجية أظنها قائمة وتظهر فى:

١- التغييرات التى حدثت فى مناهج التعليم (التاريخ الإسلامى – اللغة العربية – التربية الوطنية – التربية الدينية)

٢- الوزن النسبى لمناهج اللغة العربية مقارنة ببقية المناهج الأخرى فى كل مرحلة

٣- الوزن النسبى لمناهج اللغة العربية مقارنة ببقية مناهج اللغات الأخرى فى كل مرحلة

٤- الوزن النسبى للدرجات المخصصة للغة العربية

٥- تربية دينية لا أثر لها فى الواقع التعليمى حاولوا قتلها بمنهج القيم والأخلاق

٦- تربية وطنية لاتشير إلى الجامعة العربية والقومية العربية

الخطية الثالثة: لغة أجنبية طاغية

١- تعميم تدريس اللغة الإنجليزية بداية من مرحلة التعليم الابتدائى رغم مخاطر ذلك تربويا

٢- تغلغل المدارس الأجنبية فى التعليم المصرى دون رقابة فعالة (٢١٢) مدرسة اجنبية دولية

٣- تدريس برامج مؤسسات التعليم العالى بالأجنبية (حقوق – تجارة)

٤- لغات مختلفة فى التعليم المصرى تؤثر على انتماءات المتعلمين (انجليزية – فرنسية – تركية – المانية – روسية)

الخطية الرابعة: معلم للضرورة قائم

١) عجز فى أعداد المعلمين رغم توافر خريج كليات التربية على رصيف البطالة

٢) فقدان المعلم لكثير من قيمه واحترامه نتيجة سلوكيات يأتيها تقلل من هيبته

٣) كادر خاص قائم بقانون ١٥٥ لم ينجح فى منع الدروس الخصوصية المتفشية رغم أنه:

- يمنح الصلاحية بمزاولة المهنة
- تقييم دورى لتجديد الاعتراف بالمعلم
- التسكين على أساس الخبرة والدرجة المالية

- ربط الترقية بالتمكين (معلم مساعد – معلم – معلم أول – معلم أول أ – معلم خبير – كبير معلمين)
- الزيادة المالية مقابل جودة الأداء
- تقنين الممارسات المهنية للمعلم

٤) معلم يجد نقابة تعليمية فى واد وهو فى واد آخر لا تأخذ بيده نحو الكرامة

٥) معلم فى حاجة إلى أن تتحسن طرق ترقياته سلميا

٦) معلم فى حاجة إلى احترافية تعليمية لايجدها نتيجة قصور فى عمليات تدريبه

الخطية الخامسة: أكاديمية مهنية صورية

١- أكاديمية مسؤولة عن تدريب المعلمين هى فى ذاتها فى حاجة إلى أن تفهم ذاتها ودورها

٢- تدريب شكلى يتم تحت مظلتها لايثمن ولا يغنى من جوع

٣- بعيدة كل البعد عن مستجدات العلم التربوى وما فيه من نظريات جديدة

٤- فى حاجة إلى أن تكون تحت إشراف مباشر من كليات التربية كل فى منطقته

الخطية السادسة : نقابة للمعلمين غائبة

الخطية السابعة: مدارس خاصة تكرس فجوات اجتماعية

تظهر الفجوات فى عدد من المظاهر:

١- فجوات فى القيد

٢- فجوات بين البنين والبنات

٣- فجوات بين الريف والحضر

٤- فجوات بين المحافظات

وقد ترتب على هذه الفجوات ما يلى:

١- نظام تعليم ثنائي المسار (تعليم خاص ذو جودة عالية لأقلية ثرية، وتعليم حكومي عادي للأغلبية).

٢- فجوة تحول دون قيام التعليم بدوره في الحراك الاجتماعي، مما يعمل على بقاء الفقر والطبقية الاجتماعية

٣- اتساع الفجوة بين الأقلية القادرة على أن تشق طريقها بنجاح في هذا العالم الجديد الذي ينشأ عنه، والأغلبية التي تشعر بأنها تحت رحمة الأحداث، وليس لها رأي في مستقبل المجتمع، مما ينطوي عليه من مخاطر على الديمقراطية وانتشار السخط.

٤- خصخصة لا تخرج عن كونها تجارة بالتعليم وفي التعليم، من أجل خصخصة الجيوب لا خصخصة العقول.

٥- تقليل من تكافؤ الفرص التعليمية بين الأفراد، وتكرس للطبقية السائدة فيه، ويؤثر سلباً على التعليم، من حيث نوعية المنتج التعليمي

٦- تعمق الفجوات بين المتخرجين، وتكرس التعليم للامتحانات وليس لسوق العمل أو للمواطنة وعصر المعلوماتز

٧- بروز قيم المنافسة واستهداف الربح والذي في طياته ينمو الفساد والعنف والأنانية وتغلب المصلحة الذاتية على المصلحة الجماعية.

الخطية الثامنة: امتحانات تكرس التفريغ

١- امتحانات تقيس ثقافة االقيئ المعلوماتى لا ثقافة الابداع والإنجاز

٢- امتحانات تأخذ بنظام للرأفة بالطلاب الفاشلين، وإعطائهم فرصة بعد أخرى، وبالمجان مهما كانت درجات فشلهم، لا يوجد له مثيل على مستو العالم

٣- امتحانات الاعتماد على أهل الحظوة والثقة لا أهل الكفاءة والخبرة وغيرها.

٤- امتانات صورية تقول للفاشل نحن معك

٥- نسبة معينة للنجاح لا ينبغى أن تكون النتيجة أقل منها مهما كانت مستويات المتعلمين

٦- امتحانت تصاحب بإعداد وتجهيز للولائم والعزومات من أجل تسهيل الغش للأبناء وخاصة فى الشهادات

الخطية التاسعة: إنفاق تعليمى غير مرشد

١) انفاق تعليمى خداع

٢) مشروعات تعليمية وهمية النفع عديمة العائد

٣) تمويل أجنبى مشروط ينظر إليه على أنه:

١- الملاذ الآمن لاستمرار التعليم (أقول لاستمرار التدخل فى التعليم)

٢- انتهاج سياسات تعليمية معينة

٣- استخدامه كترغيب وترهيب

٤- تدفقه غير مضمون

٥- استخدامه وسيلة اختراق للعقل المصرى

٦- استخدامه كوسيلة لجمع البيانات والمعلومات

الخطية العاشرة: جودة تعليمية ورقية لا واقعية

وأخيرا .....

ماذا ننتظر؟

وأى نظام تعليمى نتوقع وسط هذه المشكلات؟